مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة **٣٩٠١**

الخميس، ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨، الساعة ١٠/١٣

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد باتريوتا
	البرتغال	السيد سواريس
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد ثوريسون
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد إسونغيه
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد تيكسيرا دا سيلفا
	كوستاريكا	السيدساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غرينجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سودربرغ
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في كرواتيا

تقرير الأمين العام عن فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة (S/1998/500)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٣/٠١.

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): بما أن هذه الجلسة هي الأولى التى يعقدها مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه، أود، نيابة عن المجلس، أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد أنتونيو مونتيرو، الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، على اضطلاعه بمهام رئيس مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨، وأشيد بوفده. وإنني لعلى يقين من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن تقديرنا الخاص للسفير مونتيرو وزملائه على المهارة الدبلوماسية الفائقة التي أديرت بها أعمال المجلس أثناء الشهر المنصرم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كرواتيا

تقرير الأمين العام عن فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة (S/1998/500)

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثلة كرواتيا تطلب فيها دعوتها للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لها الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة غريتشل بوليتش (كرواتيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة (S/1998/500).

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1998/589، التي تحتوي نص رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة.

في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/500) عملا بقراره ١١٤٥ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن الحالة الأمنية العامة في منطقة الدانوب مستقرة نسبيا. ويلاحظ أيضا أن أداء الشرطة الكرواتية المرضي بوجه عام في المنطقة يعزى بقدر كبير إلى الرصد الشامل الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة وما توليه وزارة داخلية جمهورية كرواتيا من اهتمام خاص للحالة. بيد أن القلق يساور المجلس لأنه برغم التواجد الكبير للشرطة الكرواتية، لم توقف الحوادث التي تقع بدوافع عرقية، وحوادث الطرد، والترويع المرتبطة بالسكن، وقد زادت هذه الحوادث في الفترة الأخيرة.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ لأن عددا كبيرا من المقيمين والمشردين الصرب قد هاجروا من جمهورية كرواتيا منذ أواخر عام ١٩٩٦، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى استمرار الحوادث الأمنية، وأعمال الترويع بدوافع عرقية، والحالة الاقتصادية الكئيبة، والعوائق البيروقراطية، والتشريعات التمييزية وتعطل برنامج العودة. واستمرار هذا الاتجاه يمكن أن يرتب آثارا سلبية خطيرة على إعادة مجتمع متعدد الأعراق في جمهورية كرواتيا. ولذلك، يرحب المجلس باعتماد حكومة كرواتيا في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ "برنامج لإعادة وإيواء المشردين واللاجئين والمستوطنين من جديد" على صعيد الوطن (S/1998/589) ويطلب تنفيذه فورا

وبالكامل على جميع الصعد، بما في ذلك إلغاء قوانين الملكية التمييزية وإنشاء آليات فعالة تتيح للملاك استرداد ممتلكاتهم. ويشدد على أهمية التنفيذ الفوري والكامل لبرنامج المصالحة على جميع الصعد في جميع أنحاء كرواتيا وعلى أهمية منع وقوع حوادث مضايقات وعمليات طرد غير المشروعة والتصدي لها.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد استمرار التزامات حكومة كرواتيا بموجب الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (S/1995/951، المرفق) وكذلك بموجب الاتفاقيات الدولية والاتفاقات الأخرى. ويلاحظ المجلس مع الارتياح أن حكومة كرواتيا قد أوفت بمعظم التزاماتها فيما يتعلق بتوفير الخدمات العامة والعمل في القطاع العام، المنصوص عليها في الاتفاق الأساسي. بيد أن المجلس يكرر تأكيد أنه لا يزال يتعين الوفاء بعدد من الالتزامات في مجالات من قبيل تنفيذ قانون التصديق وقانون العفو، وتسيير أعمال البلديات المحلية والتمويل الدائم لمجلس البلديات المشترك. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس أهمية لجنة المادة ١١، المكونة بموجب أحكام المادة ١١ من الاتفاق الأساسي، بوصفها أداة رئيسية لتشجيع حكومة كرواتيا على الوفاء بالتزاماتها بالكامل ولتأكيد استمرار الالتزام الدولي بإنجاز إعادة الاندماج السلمي بنجاح.

"ويطلب مجلس الأمن إلى حكومة كرواتيا تحسين تصدي الشرطة للحوادث التي تقع بدوافع عرقية، وحوادث الطرد وحالات الترويع المرتبطة بالسكن، واتخاذ تدابير أخرى لتعزيز ثقة الجمهور في الشرطة، بما في ذلك عن طريق الإعلام والإجراءات الوقائية التي تتخذها الشرطة. وفي هذا السياق، يشدد المجلس على أهمية تنفيذ المبادئ التوجيهية التي أصدرتها وزارة الداخلية في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وقيام الوزارة بوضع برنامج للمحافظة على الأمن على صعيد المجتمع المحلي.

"ويدعم مجلس الأمن بالكامل أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة ومكتب الأمم المتحدة للاتصال في زغرب. ويرحب بقرار المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بنشر مراقبي شرطة مدنية للاضطلاع، اعتبارا من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بمسؤوليات فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة. ويرحب أيضا بالدعوة التي وجهها ممثل الأمين العام إلى رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كرواتيا لبدء التخطيط للنقل المزمع لمهمة الرصد التي تضطلع بها الشرطة في المنطقة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويؤيد وضع جدول زمني لتسليم مهام فريق الدعم إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويوافق على اعتزام الأمين العام تخفيض عدد مراقبي الشرطة المدنية تدريجيا، وفقا للشروط المحددة في تقريره. ويتطلع المجلس إلى تلقي تقرير من الأمين العام بحلول منتصف أيلول/سبتمبر يورد بالتفصيل الترتيبات المتعلقة بإنهاء ولاية فريق الدعم بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1998/19.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.